الصالح: الكويت سجلت موقفاً إنسانياً لدعم العراق

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أن الكويت سجلت موقفا جديدا تجاه الإنسانية وأشقائنا في العراق لدعم استقراره، مبينا أنه متى ما تحقق الاستقرار في المنطقة فسيكون أيضا هناك استقرار محلي في دولها.

وقال الصالح في تصريح بمجلس الأمة إن كلمة صاحب السمو اليوم «أمس» بتخصيص مبلغ مليار دولار للقروض التنموية من خلال ضوابط وأدوات الصندوق الكويتي للتنمية يهدف إلى تمويل المشاريع التنموية.

وبين أن المليار دولار الآخر الذي أعلن عنه سموه يشارك فيه جميع المؤسسات الحكومية وليس الهيئة العامة للاستثمار فقط، لبحث فرص استثمارية تحقق عائدا استثماريا على رأس المال المستثمر.

• مرزوق الغانم مترئساً الجلسة

• أنس الصالح متحدثاً

• جنان بوشهري تتحدث عن مؤسسة الموانئ

اشتملت على نتائج التحقيق في تفشي المخدرات والأخطاء الطبية واختفاء الحاويات والازدحام المروري وتطاير الحصى واستقالة مجلس إدارة «الكويتية»

المجلس أحال 26 تقريراً للجان البرلمانية بتوصياتها للحكومة

• الصالح: امتناعنا عن التصويت لا يعني أننا لا نأخذ بتوصيات اللجان

• بوشهري: مؤسسة الموانئ تتابع القضايا المرفوعة على «KGL» من خلال «الفتوى والتشريع»

• حماد: الرومي أُجبرت على الاستقالة من «الكويتية» ويجب عدم محاربة الكفاءات الوطنية

كتب حمد الحمدان وفارس عبدالرحمن:

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على إحالة 26 تقريرا للجان التحقيق البرلمانية إلى الحكومة بما تضمنته من توصيات، وأقر في مداولته الأولى 16 تعديلا على صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ووافق المجلس على تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في المخالفات كلها التي طرحها النائب شعيب المويزري والخاصة بمخالفات في صندوق المشروعات الصغيرة.

وطالب النواب الحكومة بمتابعة التوصيات وإحالة جميع التقارير التي تثبت وجود تعدّ على المال العام إلى النيابة العامة أو هيئة مكافحة الفساد، أو تشكيل لجان تحقيق بشأنها.

وأشار النواب إلى وجود 10 تقارير تتضمن توصيات بالإحالة إلى النيابة عن قضايا في غاية الخطورة وتهم المجتمع الكويتي، مشيرين إلى ان هيئة مكافحة الفساد ما زالت تواجه صعوبات ولا تتفق أحكامها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح « سنهتم بالتوصيات وأشكر اللجان التي قامت بهذا العمل وهناك توصيات نتفق معها وبعضها نختلف معها ولذلك فإن الحكومة ستمتنع عن التصويت.

ومن جانبها، أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري أن الحكومة بادرت باتخاذ خطوات تجاه التجاوزات على أملاك الدولة في مؤسسة الموانئ، مشيرة إلى أن المؤسسة قدمت شكويين تجاه شركة كي جي ال.

وناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعديلات على الصندوق.

وبين وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن التعديلات على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم بحثها مع لجنة تحسين بيئة الأعمال، لافتا إلى أن بعض الاقتراحات من اللجنة وبعضها من النواب.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الهدف من التعديلات على الصندوق هو استفادة أبنائنا وبناتنا منه بشكل كامل، وإلى تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة بالانابة عيسى الكندري الجلسة التكميلية امس الأربعاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها رئيس السن النائب سعود الشويعر لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام اسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

وانتقل المجلس الى مناقشة قرار مجلس الأمة بشأن تخصيص ساعتين لمناقشة تقارير اللجان البرلمانية التي انتهت بتوصيات وهي مكافحة الفساد، ووفاة النائب فلاح الصواغ، ووضع نزلاء السجون، وتعاطي المخدرات، ونفوق الأسماك، وتجاوزات وزارة الإعلام، وهيئة أسواق المال، واختفاء الحاويات، واستقالة رئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الكويتية، وذوو الاحتياجات الخاصة، وحادثة الاعتداء على الاطفائي الكويتي في الأردن، وتطاير الحصى، واللوائح التنفيذية للقوانين، والازدحام المروري، والعمالة المنزلية، وملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لهيئة الزراعة، وقيادة السيارات، والمنتجات الزراعية الغذائية، وهيئة الاستثمار، وشركة شل، ومؤسسة الموانئ، والبناء والتشغيل والتحويل الـ «B.O.T»، وشركة ادارة المرافق العمومية، واملاك الدولة العقارية، وغرب أبوفطيرة، وسوق الجمعة.

والتقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة اليها واسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس الهيئة ضد أعضاء مجلس الأمناء، والشكوى المقدمة من اعضاء المجلس ضد رئيسه والخلافات القائمة داخل المجلس.

والتقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بصفتها لجنة تحقيق عن الأسباب التي أدت الى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ يرحمه الله.

والتقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والاجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون.

والتقرير الأول للجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي بشأن تكليف اللجنة بالتحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون والاقتراحين برغبة.

والتقرير الأول للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة للجنة بالتحقيق في قضية نفوق الاسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.

والتقرير السادس عشر للجنة حماية الاموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن المخالفات المالية والادارية الخاصة بوزارة الاعلام والجهات التابعة لها.

والتقرير السابع عشر للجنة حماية الاموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن ما تضمنته الرسالة عن هيئة اسواق المال.

وتقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ ومخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة.

وتقرير لجنة التحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

والتقرير الثالث والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن تكليف مجلس الأمة للجنة بتقديم تقرير عن المسائل التالية:

1 – ادعاء الإعاقة.

2 – اعادة التقييم الطبي.

3 – ازدحام المراجعين.

4 – تأخر صرف الأثر الرجعي.

والتقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية عن موضوع متابعة الاجراءات الحكومية المتخذة في شأن حادثة الاعتداء على الاطفائي الكويتي الذي يدرس بالمملكة الاردنية الهاشمية.

التقرير السابع بعد المئة للجنة المرافق العامة عن قضية تطاير الحصى.

والتقرير الأول للجنة الأولويات عن تكليف مجلس الأمة للجنة بمتابعة اصدار الحكومة للوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس والقرارات اللازمة لتطبيقها.

والتقرير السابع عشر بعد المئة للجنة المرافق العامة بدراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة لانهائه.

والتقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن تكليف المجلس للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بدراسة أسباب عدم تطبيق القانون رقم 68 لسنة 2005 في شأن العمالة المنزلية والقانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

والتقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة بشأن الملاحظة خامسا بند «1» من ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2008/2007 والتقرير السادس للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كل المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات والتقرير السابع للجنة حماية الاموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كل المستندات والاجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع شركة المنتجات الزراعية الغذائية.

والتقرير الثامن للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50 % من رأسمالها والتي تنوي بيعها.

والتقرير التاسع للجنة حماية الأموال العامة حول العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية.

والتقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ الكويتية من قبل شركة كي جي ال للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة.

والتقرير الحادي عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة على العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة المرافق العمومية والمستثمر شركة مجموعة عدنان الصالح التجارية بشأن منتزه حولي الترفيهي.

والتقرير الثاني عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن التعاقدات التي سبق ان أبرمتها الحكومة لإنجاز مشروعات بطريق البناء والتشغيل والتحويل «B.O.T».

والتقرير الثالث عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة حول بعض جوانب التصرف في أملاك الدولة العقارية.

والتقرير الرابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير الديوان عن عقد استثمار مشروع تطوير المنطقة الحرفية غرب أبوفطيرة.

والتقرير الخامس عشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن العقد المبرم بين وزارة المالية وشركة إدارة سوق الجمعة التجارية عن تطوير سوق الجمعة في منطقة الري.

المويزري: هذه التقارير لا يمكن ان نسلقها سلقا وهي مهمة ومن لجان وهي المطبخ الرئيسي خلال ساعتين وبها حقائق يجب ان يعرفها الشعب الكويتي.

عيسى الكندري: أؤكد على أهمية هذه المواضيع لكن هذا قرار المجلس، في جلسة ماضية وافق المجلس على تخصيص ساعتين لمناقشة هذه التقارير.

الدمخي: أقترح جعل الساعتين الى 4 ساعات أو أن تكون الجلسة كلها لمناقشة هذه التقارير.

كلفنا في لجنة حقوق الإنسان عن السجون وفي لجنة البيئة بشأن نفوق الأسماك، فقضية السجون قضية خطيرة، وتقريرها مبني على آراء المسؤولين وعلى متابعة اللجنة ومستشاريها وآراء المسجونين، فقد زرنا أكثر من سجن وأخذنا آراء المسجونين ووضعنا إصلاحات، منها ان هناك سجنا مكتظا وكذلك مدة السنة السجنية وقدمت تعديلا بأن تكون السنة 9 أشهر وليست 12 شهرا، كذلك المؤبد الذي يكون من دون حد وقدمت تعديلات ليكون 25 سنة بدلا من عدم وجود مدة.

ومن الإصلاحات المطلوبة إخضاع إدارة السجون الى وزارة العدل، لكن الحراسة الخارجية للسجون في عهدة وزارة الداخلية، وزارة العدل أكثر اختصاصا في إدارة ملفات المساجين القضائية، لإحداث نقلة نوعية في طريقة إدارة والتعامل مع المساجين، لدينا مشكلة تعاطي المخدرات وهناك حملات للتوعية ولكنها مرة واحدة في السنة، وقد تستخدم المخدرات للتجارة ونطلب بتشديد العقوبة وأوصينا بتولي وزارة الصحة رعاية السجون الصحية وهناك قرار ان تكون تحت إدارة وزارة الصحة.

هناك قضية العفو وتخفيض العقوبة فيجب ان تكون على أوسع نطاق وتبادل السجناء يجب ان يكون على أوسع نطاق، إيجاد عقوبات بديلة للسجن، خصوصا السجناء وسجناء الرأي الشباب.

وبخصوص لجنة البيئة بشأن نفوق الأسماك، لدينا مشكلة في عدم التزام الجهات الحكومية بالصرف الصحي في جون الكويت وجلسنا مع الأشغال والصحة وهيئة الصناعة التي لها دور سيئ في لفظ المخالفات الكيميائية داخل الجون وعدم التزام الاشتراطات الصحية. وتوصلنا إلى عدم جدية الحكومة في التعامل مع المشاكل البيئية.

وبالنسبة لتقرير أسباب استقالة رئيس مجلس إدارة «الكويتية» التقرير أدان وزيرة الشؤون، حيث صدر القرار ممن لا يختص، بالرجوع الى المرسوم 2017/57 تبين انه صدر مرسوم الإقالة ممن لا يختص.

لجنة حماية المال العام قامت بدور كبير منها قضية الـ KGL واستيلائها على مليون متر مربع من المال العام وتسببها في خسائر صندوق الموانئ، أطالب بتحويل التقارير الى تشريعات أو إحالات للنيابة، اي تقرير معتمد من قبل المجلس وبه تعد على المال العام هناك هيئة مكافحة الفساد وهناك نيابة عامة ويجب أن يكون هناك جزاء.

صالح عاشور: الشكر خاص للجان التي أعدت 27 تقريرا، نتمنى ونطلب من الحكومة الاهتمام وتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير بالإحالة الى النيابة أو تشكيل لجان تحقيق، لأنه ستكون هناك متابعة، وهذا يحمل المسؤولية السياسية للوزير المختص، ومن التقارير تبين ان هناك مشاكل تربوية واجتماعية منها تفشي ظاهرة الرشوة في المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات الدولة، لا يمكن لمواطن أو مقيم تمرير معاملاته دون رشوة او واسطة وهذا يحتاج الى وقفة، كثيرون في أجهزة الدولة يجنون أموالاً طائلة على حساب المواطن، ولابد من وقفة حكومية لمكافحة الفساد والرشاوى.

وتبين التقارير انتشار ظاهرة المخدرات داخل السجون بمعنى قصور أمني كامل، السجون تحت حماية وزارة الداخلية أين القبضة الحديدية في وزارة الداخلية؟! واضح ان هناك خللا أمنيا كبيرا وتسيبا وفشلا في مكافحة ظاهرة المخدرات.

هناك مشكلة في التربية والمناهج والمدارس، ولا يوجد تعاون بين المنزل والمدرسة وهناك انتشار لظاهرة الغش في المدارس والجامعات، نحتاج انهاض المجتمع والقيم والمبادئ العامة نعطيها دورا مهما، والتمادي في هذه الظواهر يدمر المجتمع تدميرا كاملا، هذه التقارير مؤشرات ان المجتمع في طريقه الى الانهيار. تقرير «المعاقين» حول ادعاء الإعاقة يبين ان الملفات التي تم تحويلها الى النيابة وهي 38 وتوقيف 167 ملفا دون اتخاذ إجراءات قانونية ودون وجود شبهة جزائية والإحالات الى النيابة شكلية وصورية ولم يتم اتخاذ إجراءات قوية فالخلل داخل الهيئة وليس لدى مدعي الإعاقة، والتوصيات لم يتم الاتخاذ بها.

أسامة الشاهين: القضايا كثيرة لكن التوصيات الموجودة يجب ان تطبق ويجب ان تنفذ، بالنسبة لتقرير وفاة النائب السابق فلاح الصواغ فقد قلنا اننا لا نعني شخص المرحوم وكان تحقيقنا حول الأخطاء الطبية التي وصلت دعاواها الى 583 دعوى خلال 6 سنوات، وهذا يتطلب من الوزير مراعاة هذا الأمر. هناك مجموعة من الأخطاء وقعت للنائب السابق قبل وبعد العملية، والمفترض مرور الأطباء على المرضى قبل وبعد العملية، أرواح الناس غالية علينا جميعا، علينا بذل الأسباب لكبح جماح هذه الحوادث. بخصوص اختفاء الحاويات فأحسنت اللجنة في اسم التحقيق «اختفاء الحاويات» والاختفاء تقر به كل الجهات الداخلية وتشهد بثغرات والجمارك والموانئ وديوان المحاسبة ومجلس الوزراء تشهد ان هناك ثغرات قائمة وحتى هذه اللحظة قائمة.

وأحسنت اللجنة إذ قالت «استغرابها الشديد لعدم وجود اي دولة في العالم في جماركها وموانئها وعدم وجود بوابة للمراقبة والتفتيش». هناك سوء إدارة للجمارك وانها دولة داخل دولة ولا يوجد موظف يقف على محطات التخزين، ووصل الأمر الى مبالغ مهولة من المال العام بلغت 6 ملايين و876 ألف دينار هذه غرامات للدولة ولها 164 مليون دينار أموالاً غير محصلة للحكومة في الجمارك والموانئ.

كلفنا لجنة المرافق بدراسة الازدحام المروري، سعة شوارعنا 900 ألف سيارة بينما يوجد في شوارعنا مليون و600 ألف سيارة.

محمد الدلال: طريقة بحثنا لهذا الموضوع عقيمة وغير سليمة كل هذا العطاء والجهد للأعضاء والمكاتب الفنية الآن تناقش بهذه الطريقة، نناقش الأزمة المرورية ووزارة الداخلية والوزير غير موجود!!

المختصون بقضية العمالة ووزيرة الشؤون غير موجودة فكيف نتحدث عن شركة «الدرة» ومشاكلها. تقرير لجنة حماية المال فيما يتعلق بمكافحة الفساد ووزير العدل موجود اليوم، اتفق مع اللجنة فهذه الهيئة أنشئت في 2012 بسبب قانون حكومي معين فهي معاقة لا تتفق قراراتها مع ما كانت تطلبه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أتوقع ان نتراجع هذه السنة أيضا في مؤشرات مكافحة الفساد، هل الحل في تعديل القانون؟! لا ليس فقط في تعديل القانون، صار لنا سنة داخل المجلس وهناك خلافات في مجلس الإدارة، ولم نجد اتفاقية او استراتيجية لدى الهيئة. نأمل من الوزير العفاسي ان يتصدى لهذا الموضوع على كل المستويات، تقرير العمالة أكد ما كنا نذهب إليه من عدم وجود رؤية لدى الشركة المنشأة كيف لا نناقش العمالة المنزلية في جلسة خاصة؟! مكاتب الجلب فيها لعب، وأسعار العمالة «نار» هذا لابد ان يكون له جلسة خاصة.

الحكومة لم تأخذ بتوصيات لجنة الأولويات التي كانت موجودة في 2013 من حيث تنفيذ اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة والحكومة لم تحترم المجلس.

الديوان الوطني لحقوق الإنسان الى الآن لم تصدر له لائحة تنفيذية، كيف نتابع توصيات التقارير لذلك يجب ان تكون مناقشة التقارير هذه في جلسة خاصة.

عمر الطبطبائي: هناك جهود مجهولة في اللجان منتسبي اللجان ان شباب كويتي يعمل بجهد. ولجنة حماية المال العام السابقة برئاسة شعيب المويزري ورئيسة المكتب فاطمة المزين، وأصدرت اللجنة 15 تقريرا، لكن ما فائدة التقارير اذا كان هذا الحضور؟!

ماذا سيحدث عن التوصيات لأننا سمعنا ان هناك نوابا ووزراء يريدون سحب بعض التقارير لحماية ربعهم. موضوع جعل هيئة أسواق المال تخرج بهذه الصورة وهو اختيار القياديين، الشباب الكويتي كثيرون نساء ورجالا.

هذا يقودنا الى أهمية اقرار قانون القياديين ولا تحاربنا الحكومة ونوابها في هذا الشأن.

نثمن دور الأخ عيسى الكندري في شركة «KGL» لأنه هو من احالهم الى النيابة عندما كان وزيرا، بعض الاسماء التي نطلبها للتحقيق لا يحضرون، اتمنى من النواب قراءة التقارير، يسوون صناديق استثمارية لا يدفعو فيها دينارا واحدا بدعم جهات حكومية واستيلاء على اراضي الدولة، عقود لا توجد، اتمنى من رئيس الوزراء ان يتصدى لهذا الأمر.

هل هناك شبهة غسيل أموال، فلتطلبا ملف شركة «KGL» من أمن الدولة، خل يبرئون ساحتهم امام النيابة، هناك حديث عن سحب هذه التقارير وهنا رسالتنا للشعب الكويتي بأن راقبوا نوابكم، المعاملات ليست كل شيء، لا يجوز من اجل معاملة تبيع الديرة، للاسف هناك فئة من الشعب تدعم وتوصل من يحاربنا ويخربون، اللجان التشريعية ما فيها نصاب صار لها فترة، لان هناك قوانين لصالح المواطن، بروا بقسمكم، نطلب الرؤية الحكومية وبرنامج العمل هل وصلت؟! نعم لا يوجد تضامن وزاري لكن مصلحة الكويت اهم وندري بقوة شخصياتكم يا وزراء «الاسكان، العدل، النفط».

«هيبة الكويت راحت» قوتها وتميزها وحرية حكمتها التي كانت موجودة، هذا الشيء يتلاشى لان قلوبنا ليست مع بعضها.

عبدالله الرومي: اتحفظ على طريقة مناقشة هذا التقرير، من المفترض عقد جلسة خاصة لما لها من الأهمية.

ومن يطلع على تقرير اختفاء الحاويات يشعر بالألم والحسرة والى اليوم الميناء لم يسور بالرغم من وجود قرار مجلس الوزراء بتسوير الميناء، ولو سور الصين العظيم كان خلص، وهل يعقل الجمارك من دون بوابة وكأن هذا منفذ لمن يتكسب والحاويات تطلع تحت بصر الجميع ومجلس الوزراء يشوف كل هذا ويصمت وهو يبارك ذلك، وبالحقيقة ونحن نحقق نشعر بحسرة وألم عن كيفية التعاطي مع القضية، وحملنا المسؤولية للجميع بما فيها لجنة الخدمات في مجلس الوزراء وعيب علينا ان نترك الجمارك بهذا الشكل والشق الثاني بالتقرير ما جاء من ديوان المحاسبة وهو كارثة والجمارك استعانت بالشركة والمبلغ المستحق للجمارك 126 مليونا كيف يتم تحصيلها وهذا الموضوع لم يترك.

وعن الخطوط الكويتية ببساطة الحكومة تقول انها تدور الفاسد وتدعمه.

عبدالله فهاد: الحقيقة المؤلمة بالتقارير انها تتمثل بمواضيعها وهذه التقارير بداية سقوط حر لمؤسسات الدولة مثل هذه التقارير يجب ألا يكون محلها الأدراج لأنها تتعلق بسمعة بلد وكيانه.

ما حصل مع المرحوم فلاح الصواغ قد يتكرر مع أي شخص.

والتقرير يكشف كم التهاون من الجهات الحكومية وقلوبنا مكلومة حتى على الطفل عيسى البلوشي.

وجون الكويت مهدد بكارثة حقيقية بيد الكميات الهائلة التي تدخل هذا الجون وكذلك المخلفات الصناعية واحمل

• سعدون حماد يتحدث عن محاربة الكفاءات الوطنية

أبرز ما ورد في توصيات بعض اللجان

أوردت لجان التحقيق في تقاريرها توصيات للحكومة ومن أبرز ما جاء فيها:

• لجنة التحقيق في وفاة فلاح الصواغ أوصت بإعادة النظر في العقوبات التأديبية عن مسؤولية الخطأ الطبي وإحالة الموظف المسؤول عن هروب الطبيب للداخلية.

• لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات طالبت بوضع خطة محكمة لضبط حركة العمل داخل ميناء الشويخ، واغلاق كافة الثغرات خلال ستة أشهر على الأكثر.

• لجنة التحقيق في تفشي المخدرات دعت لإدراج الأنواع الجديدة من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ضمن الممنوعات المعاقب عليها، وتكثيف برامج وندوات ومؤتمرات التوعية بوسائل الاعلام والفحص العشوائي لطلبة المراحل التعليمية وكذلك الفحص المبكر قبل الزواج للشباب المقبلين والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة في علاج الظاهرة.

• لجنة التحقيق في تطاير الحصى طالبت بالاسراع في حل هذه المشكلة وتوفير الميزانيات الكافية ومنع استخدام الرمل الطبيعي على أن يستخدم بدلا منه كسر الصلبوخ واعادة النظر بخطة الوزارة الزمنية لأعمال الصيانة والتي تمتد من عام 2017 إلى عام 2020 وذلك بتخفيضها.